

الرئيس البشير أطلق اسم الصندوق العربي على جامعة «مروي»

## السودان ولبنان يكرمان عبد اللطيف الحمد.. مجدداً

**دكتوراه فخرية من الجامعة  
الأمريكية في بيروت تقديراً  
لكفاءة الحمد الاقتصادية**

كرم السودان ولبنان مجدداً رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي عبد اللطيف الحمد فبعد أن قلده الرئيس السوداني عمر البشير وساماً جمهورياً من الطبقة الأولى لدى افتتاح سد مروي، عاد الرئيس البشير ليقرر إطلاق اسم عبد اللطيف الحمد على جامعة تقنية تكريماً لجهوده في دعم المشروعات التنموية، وقال البشير في كلمة بمناسبة تدشين التوربين السادس لكهرباء سد مروي وتخريج دفعة جديدة من طلاب الجامعة أن الحمد يستحق التكريم لذلك قررنا تطوير كلية مروي التقنية لتصبح جامعة عبد اللطيف الحمد التقنية تقديراً لجهوده الضخمة في دعم المشروعات التنموية بالبلاد.

وكان البشير منح الحمد في مارس الماضي وسام الجمهورية من الطبقة الأولى خلال احتفال بتدشين إنتاج كهرباء سد مروي الذي أسهم الصندوق العربي في توفير جزء كبير من تمويله.

وكانت جامعة الخرطوم منحت الحمد أيضاً درجة الدكتوراه الفخرية في الاقتصاد «تقديراً للدور الكبير الذي ظل يقدمه في مسيرة التنمية الاقتصادية في السودان».

على صعيد متصل: منحت الجامعة الأميركية في بيروت الدكتوراه لعدة شخصيات عربية بارزة، من بينها عبد اللطيف يوسف الحمد من الكويت.

تقديراً كعقلية اقتصادية مميزة، ساهمت في وضع أفكار ومشروعات اقتصادية حديثة، طبقت معظمها في بعض الدول العربية، كما منحت الجامعة الدكتوراه الفخرية لكل من فاروق الياز (مصر)، وماجدة الرومي (لبنان)، والياس زهوني (الجزائر)، وتوماس مورس (الولايات المتحدة).

وسلم رئيس الجامعة الأميركية في بيروت، بيتر دورمان، شهادة الدكتوراه الفخرية للحمد، في حضور فؤاد السنيورة رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية. وقال دورمان: إن الحمد سبق عصره في الفكر والممارسة الاقتصادية. وقدم خدمات جليلة لمجتمعه العربي.



عبد اللطيف الحمد لدى تسلمه الدكتوراه الفخرية

**دورمان: الحمد سبق  
عصره في الفكر والحماية  
الاقتصادية**



## صكوكه الائتمانية حصلت على أعلى التصنيفات العالمية

# الإسلامي للتنمية يعتمد 426 مليون دولار لتمويل مشروعات جديدة



د. أحمد محمد علي

أعلن رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور أحمد محمد علي أن الإصدار القادم لصكوك البنك بالدولار الأمريكي قد حصل على تصنيف بدرجة «AAA» من كل من مؤسسة ستاندرد آند بورز ومؤسسة موديز العالمية.

مؤكداً أن هذا التصنيف الجديد يأتي انعكاساً لقوة ومثانة المركز المالي للبنك، الذي حصل لسنوات عدة على أعلى التصنيفات الائتمانية (AAA) من وكالات التصنيف العالمية الرئيسية الثلاثة.

موضحاً أن إصدار هذه الصكوك يأتي في إطار سعي البنك لتوفير المزيد من الموارد لدعم احتياجات التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء واستجابة للتحديات التي فرضتها الأزمة الاقتصادية العالمية. جاء ذلك في ختام اجتماعات الدورة (260) لمجلس المديرين التنفيذيين، للبنك الإسلامي للتنمية. وقد وافق مجلس المديرين التنفيذيين في ختام تلك الاجتماعات على تقديم تمويلات جديدة بأكثر من (426) مليون دولار أمريكي، تمثلت في المساهمة في مشاريع إنمائية جديدة لصالح دول أعضاء هي: إيران، سورية، السودان، والبحرين. واعتمد المجلس كذلك تقديم معونات في صورة منح لا ترد من صندوق الوقف التابع للبنك، لدعم جهود التعليم والتدريب المهني لصالح المجتمعات المسلمة في كل من: مقدونيا، كينيا، الصين، الهند، بريطانيا، والكونغو الديمقراطية، وذلك في إطار سعي البنك المتواصل من أجل الإسهام في تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء والمجتمعات المسلمة في الدول غير الأعضاء.

وفيما يلي تفاصيل التمويلات المعتمدة خلال هذه الدورة:

### أولاً: المشاريع الإنمائية:

1. لجمهورية إيران الإسلامية: تقديم مبلغ (128.7) مليون دولار أمريكي للمساهمة في مشروع إمدادات المياه بمدينة قم.
2. للجمهورية العربية السورية: تقديم مبلغ (105.3) ملايين دولار أمريكي للمساهمة في مشروع توسعة شبكة توزيع مياه الشرب في مدينة دمشق. بما فيها تقديم مساعدة فنية في صورة منحة بمبلغ (280) ألف دولار أمريكي لصالح نفس المشروع.

### 3. لجمهورية السودان:

تقديم خط تمويل بمبلغ عشرة ملايين دولار أمريكي. لصالح البنك الزراعي السوداني، لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

### 4. لمملكة البحرين:

تقديم تمويل بمبلغ (180) مليون دولار أمريكي، للمساهمة في المرحلة الرابعة من مشروع تطوير شبكة نقل الكهرباء.

ثانياً: منح ومعونات من صندوق الوقف التابع للبنك:

### 1. للمجتمع المسلم في مقدونيا:

تقديم مبلغ (800) ألف دولار أمريكي، للمساهمة في إنشاء سكن ومركز تعليمي للطلاب في مدينة تيتوفو، بما فيها مبلغ (300) ألف دولار أمريكي في صورة منحة، والباقي في صورة قرض ميسر.

### 2. للمجتمع المسلم في كينيا:

تقديم منحة بمبلغ (326) ألف دولار أمريكي للمساهمة في مشروع توسعة المدرسة العليا للشباب المسلم في منطقة جاريسا.

### 3. للمجتمع المسلم في الصين:

تقديم منحة بمبلغ (295) ألف دولار أمريكي للمساهمة في إنشاء وتجهيز مركز للتدريب المهني بمدينة ( شيزيشان ) إقليم نيجسيا هوي المستقل.

### 4. للمجتمع المسلم في الهند:

- تقديم منحة بمبلغ (185) ألف دولار أمريكي، للمساهمة في مشروع إنشاء المدرسة التابعة لجمعية تطوير الثقافة والتعليم في مدينة بودجان بولاية جامو وكشمير الهندية.

- تقديم منحة بمبلغ (190) ألف دولار أمريكي، للمساهمة في مشروع إنشاء المدرسة الابتدائية التابعة لصندوق مدرسة معين الإسلام في مدينة هيمنتاجر بولاية غوجرات الهندية.

### 5. للمجتمع المسلم في بريطانيا:

تقديم منحة بمبلغ (395) ألف دولار أمريكي، للمساهمة في مشروع تحديث وتجديد مدرسة ماداني العليا للبنات بمنطقة برج هامليت في لندن.

### 6. للمجتمع المسلم في جمهورية الكونغو الديمقراطية:

تقديم منحة بمبلغ (280) ألف دولار أمريكي للمساهمة في مشروع توسعة مدرسة المدينة في مركز كاسونجو بولاية مانينا.



دعا إلى انتهاج نهج جديد من الإبداع والابتكار في طرح المنتجات الإسلامية

## الإسلامي للتنمية يضاعف الزيادة السنوية في عملياته التمويلية إلى 30% سنوياً

وتطرق رئيس البنك في كلمته التي حضرها نخبة من الاقتصاديين ورجال الأعمال وممثلي الشركات والمؤسسات المالية ورئاسة الجامعة إلى جوانب رئيسية تمثلت في المالية الإسلامية وتحديات التنمية، والمصرفية الإسلامية وفرض الأزمة المالية العالمية، وفرص الشراكة بين الجامعات والمصرفية الإسلامية.

وأوضح الدكتور أحمد أن المطروح على بساط البحث بين الجامعات والصيرفة الإسلامية هو كيف يمكن دعم شركات مبدعة بين دول إسلامية لديها طاقات استثمارية، ودول شقيقة لديها فرص تستند إلى موارد بشرية وطبيعية ومشاريع وأعدة وكيف تؤسس بمؤازرة المؤسسات العاملة في مجال الصيرفة الإسلامية، نقلة نوعية، تتخذ بها الأموال الباحثة عن مجالات الاستثمار منافذ استثمار تنموي وتجاري، تصد السيولة عن سبيل المضاربات التي ساقطت المال إلى الأزمة الحالية.

كما توقع رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من الجامعات أن تعزز هذا الإسهام في الصياغة الجارية لترتيبات بديلة للنظام المالي العالمي القائم.

افغانستان، اذربيجان، بنغلاديش، اندونيسيا، قازقستان، قيرغيزيا، ماليزيا، جزر المالديف، باكستان، طاجيكستان، تركمنستان، واوزبكستان، وسيعمل هذا الصندوق وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي أول خطوة من نوعها بين مؤسستين تمويتين دوليتين.

ومن جانب آخر دعا رئيس مجموعة البنك في كلمته خلال الملتقى الأول لدعم انطلاقة برنامج الماجستير التنفيذي للإدارة المالية الإسلامية الذي نظمته جامعة عفت بالتعاون مع المعهد العالي للأعمال في بيروت وكلية روتر دام للإدارة في جامعة أرساموس في هولندا، أساتذة الفقه والهندسة المالية إلى انتهاج نهج جديد من الإبداع والابتكار وذلك بطرح منتجات مصرفية إسلامية تحقق مقاصد الشريعة الإسلامية وتلبي الاحتياجات الاستثمارية وتعني عن المنتجات ذات الطبيعة الربوية.

وقال رئيس مجموعة البنك إن البنك الإسلامي للتنمية على أتم استعداد للتعاون مع كل جهد جماعي يستهدف اقتناص الفرص التي أتاحتها الأزمة المالية العالمية. وأكد أهمية دور طلاب العلم والمؤسسات التعليمية في مواجهة التحديات الجديدة التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية.

قرر البنك الإسلامي للتنمية مضاعفة نسبة الزيادة في عملياته التمويلية لصالح الدول الأعضاء إلى 30% سنوياً ولمدة ثلاث سنوات بدءاً من العام الحالي 2009، وذلك بالمقارنة مع نسبة زيادة 15% كانت عليه سابقاً.

أعلن ذلك رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية د. أحمد محمد علي عن برنامج مدته خمس سنوات لتعبئة الموارد المالية اللازمة وإصدار صكوك بنحو 6 بلايين دولار أميركي، بمعدل 1.2 بليون دولار سنوياً، وقام البنك في هذا الإطار بطرح صكوك بمبلغ 500 مليون دولار أميركي في الأسواق العالمية، كبادرة لهذا البرنامج، مؤكداً أن هذه الصكوك ستكون جذابة جداً للمستثمرين نظراً لحصول البنك الإسلامي للتنمية على أعلى التصنيفات الائتمانية AAA من وكالات التصنيف العالمية الرئيسية الثلاثة، ولكون البنك عديم المخاطر حسب تصنيف لجنة بازل للإشراف المصرفي والمفوضية الأوروبية للاتحاد الأوروبي.

وأعلن رئيس مجموعة البنك عن توقيع اتفاقية مع بنك التنمية الآسيوي، يتم بقتضاها إنشاء صندوق لتمويل البنية الأساسية يستهدف في الدول ذات العضوية المشتركة في البنكين، مثل:

## د. علي يدشن

### برنامج الماجستير للإدارة المالية الإسلامية بجامعة عفت

وذلك من خلال قراءة تلك التحديات وتقديم الاستجابات الملائمة لها، خاصة فيما يتصل بتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية المبتكرة.

وتطرق رئيس البنك في كلمته والتي حضرها نخبة من الاقتصاديين ورجال الأعمال وممثلي الشركات والمؤسسات المالية ورئاسة الجامعة وجمع من الحضور من داخل وخارج الجامعة إلى ثلاثة جوانب رئيسية تمثلت في: المالية الإسلامية وتحديات التنمية، والمصرفية الإسلامية وفرص الأزمة المالية العالمية، وفرص الشراكة بين الجامعات والمصرفية الإسلامية.

لإدارة في جامعة أرساموس في هولندا، إن البنك الإسلامي للتنمية على أتم استعداد للتعاون مع كل جهد جماعي يستهدف اقتناص الفرص التي أتاحتها الأزمة المالية العالمية وذلك من خلال التعريف بالنظام المصرفي الإسلامي ودعم البحوث والدراسات المتعلقة به من أجل تقديم بدائل ومنتجات تحقق للمصرفية الإسلامية تبوء مركزها اللائق بها في الصناعة المالية العالمية.

وأكد د.علي على أهمية دور طلاب العلم والمؤسسات التعليمية في مواجهة التحديات الجديدة التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية،

دعا الدكتور أحمد محمد علي رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية أساتذة الفقه والهندسة المالية إلى انتهاج نهج جديد من الإبداع والابتكار وذلك بطرح منتجات مصرفية إسلامية تحقق مقاصد الشريعة الإسلامية وتلبي الاحتياجات الاستثمارية وتعني عن المنتجات ذات الطبيعة الربوية.

وقال في كلمته الافتتاحية للملتقى الأول لدعم انطلاقة برنامج الماجستير التنفيذي للإدارة المالية الإسلامية الذي نظمته جامعة عفت بالتعاون مع المعهد العالي للأعمال في بيروت وكلية روتردام



# السعودية وقطر وإيران تزيد رأسمالها في البنك الإسلامي للتنمية



• د. أحمد محمد علي

الخطط الرامية إلى المساعدة في مكافحة. وأبدى ارتياحه للتعاون المثمر بين البنك الإسلامي للتنمية وتركمنستان مبيناً في الصدد ذاته أن هناك مشروعاً مهماً يدعمه البنك خاص بالسكك الحديدية يربط بين تركمنستان، إيران، وكازاخستان. وأعرب الدكتور أحمد محمد علي عن شكره وتقديره لكل من ساعد على نجاح المؤتمر وخروجه بالصورة التي كان عليها.

وكان محافظ تركمنستان قد أعلن خلال الجلسة الختامية استضافة كازاخستان الاجتماع المقبل لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية الذي من المقرر أن يعقد خلال العام المقبل، كما تم توقيع مجموعة من الاتفاقيات بين البنك الإسلامي للتنمية وعدد من الدول الأعضاء في البنك يتم بموجبها تمويل عديد من المشاريع الصحية والتعليمية والبحث العلمي.

ورحب في الوقت ذاته بكل زيادة تحصل في رأسمال الدول الأعضاء مشيراً إلى أن البنك عمد إلى وضع قواعد لهذه الزيادة لتنظيم ذلك فيما بين الدول.

وأبلغ موفد وكالة الأنباء السعودية إلى الاجتماع 34 لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية بعد اختتام أعماله في فندق برزدنت في مدينة عشق آباد عاصمة تركمنستان أن العملة التي أقرها البنك الإسلامي للتنمية وهي "الدينار الإسلامي" تعد وحدة حسابية وليست عملة يستخدمها البنك في حساباته أو في عمليات الإقراض مشيراً إلى أن الدينار الإسلامي يعادل دولار واحد من حقوق السحب.

وأكد رئيس مجموعة البنك الإسلامي أن من أولويات البنك الأساسية هي مكافحة الفقر ولذلك فإن البنك يسعى إلى وضع عديد من

أكد الدكتور أحمد محمد علي رئيس مجموعة البنك الإسلامي أن المملكة العربية السعودية وقطر وإيران قامت بزيادة رأسمالها في البنك،

## البنك الإسلامي للتنمية يقرض بنغلادش 700 مليون دولار لشراء النفط وبناء جسر

وقال الوزير «طلبنا أيضاً من الكويت والامارات العربية المتحدة والسعودية ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) تقديم الدعم المالي لمشروع جسر بادما».

وقال ان صندوق أبوظبي قدم رداً ايجابياً وان الحكومة تتفاوض معهم لتأكيد التمويل المحتمل.

وأكد البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية واليابان عزمهم المشاركة في تمويل المشروع في حين قد يرفع الاسلامي للتنمية حجم تمويله الى 300 مليون دولار.

وقال عبد المحيط «نتوقع الحصول على 1.5 مليار دولار لتمويل المشروع».

وفي أعقاب تصاعد تكلفة بناء جسر بادما بدأت وزارة المالية البحث عن مصادر تمويل إضافية لسد العجز. وكانت التقديرات الأولية لتكاليف المشروع نحو 1.5 مليار دولار لكنها زادت الى 1.8 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار مواد البناء في الاسواق العالمية.

قال وزير مالية بنغلادش أبو المال عبد المحيط ان البنك الاسلامي للتنمية الذي يتخذ من جدة مقراً وافق على اقراض بنغلادش أكثر من 700 مليون دولار لتمويل واردات النفط وبناء جسر على أحد الأنهار ومشروع للطاقة الشمسية.

وتم التوصل الى الاتفاق خلال اجتماع مع رئيس البنك أحمد محمد علي في عشق آباد عاصمة تركمنستان الأسبوع الماضي.

وأبلغ عبد المحيط الصحفيين خلال مؤتمر صحفي «في البداية سيقدمون 400 مليون دولار لشراء زيت الوقود و130 مليون دولار لبناء جسر على نهر بادما ونحو 20 مليون دولار لمشروع للطاقة الشمسية في ريف بنغلادش».

وتسعى الحكومة لتدبير التمويل اللازم لبناء جسر بادما من بعض المانحين في منطقة الشرق الأوسط ومنظمة «أوبك» إذ تبلغ متطلبات المشروع أكثر من 650 مليون دولار إضافية.





500 ميغاواط حجم الطاقة المتولدة حالياً من 4 توربينات دخلت الخدمة

## تدفقت كهرباء سد مروى .. فخفضت الحكومة قيمة الفواتير الاستهلاكية



سد مروى يجسد حلم السودان في التنمية

العشر تولد 125 ميغاواطاً وقد دخلت حتى الآن التوربينات الأولى والثانية والثالثة والرابعة ليكون توليد سد مروى بالشبكة القومية قد وصل إلى 500 ميغاواط فيما يتواصل العمل في التوربينات الست المتبقية حسب الجدول الموضوع ليكتمل دخولها جميعاً للشبكة القومية العام المقبل 2010م.

على الصعيد نفسه استمع المكتب التنفيذي لتقرير عن سير العمل في توربينات محطة كهرباء سد مروى ومستوى إنجاز الأعمال فيها

**رجل أعمال: «إنجاز كبير يقلل العبء على المواطنين»**

أن حجم الطاقة الكهربائية المولدة من سد مروى حالياً بلغت 500 ميغاواط .. من 4 توربينات بالسد تغذي الشبكة القومية من جهته قال المهندس عبد العزيز حامد الطيب مدير إدارة التوربينات بمحطة توليد سد مروى إن التوربينة رقم (3) بالمحطة في مرحلة التحميل التجريبي بالشبكة القومية للكهرباء حيث يخضع تشغيلها الآن لاشرف المقاول شركة الستوم الفرنسية.

وأوضح عبد العزيز أن التوربينة رقم (4) الآن دخلت للشبكة القومية اعتباراً من يوم 8 يوليو وهي تحت التحميل التجريبي أيضاً. يذكر أن كل توربينة من توربينات سد مروى

قرر الرئيس السوداني عمر حسن البشير تخفيض فاتورة الكهرباء للقطاع السكني والصناعي والزراعي وذلك بعد افتتاح سد مروى الذي ساهم في تمويله الصندوق الكويتي والصندوق العربي وعدد من هيئات العون العربي.

وجاء إعلان الرئيس البشير خلال كلمته التي ألقاها في افتتاح المشروع .. ليزيد من أفراح الشعب السوداني

بحسب تقرير صحفي أعدته مجلة سد مروى - العدد 67

ولا تتوقف أخبار سد مروى عند هذا الحد .. وإنما أعلن المسؤولون السودانيون أيضاً



الكهرباء والآن هي فرحة بتخفيض فاتورة الكهرباء وتقول «نحن في الحلة أكثر ناس فرحنا بتخفيض فاتورة الكهرباء لقد كانت تشكل لنا مشكلة كبيرة في توفير ميزانيتها على المستوى الأسري ودوما نحاول إطفاء كل لمبات المنزل مخافة أن تنفد الكهرباء ونخاف أيضاً من شراء بعض الأجهزة الكهربائية خوفاً من فاتورة الكهرباء الآن هي فرصتنا بالتمتع بالتيار الكهربائي مع هذا التخفيض الجيد في وجهة نظري».

#### اشكر القائمين

حسن محمد قال «بالطبع تخفيض فاتورة الكهرباء هذا القرار إنما هو تقليل للمشقة التي يعانيها المواطن السوداني في الحصول على الخدمة.. في اعتقادي مثل هذه القرارات تساعد المواطن في التغلب على المصاريف الكثيرة التي يدفعها يوميا .. اتمنى أيضاً أن يصل التيار الكهربائي لكل الأماكن التي تعاني من عدم وجود الخدمة كما اشكر القائمين على مشروع سد مروى على هذا الانجاز واتمنى أن يكافئهم الله على قدر ما قدموه للوطن وللمواطن».

### مزارع: تخفيض الكهرباء دافع حقيقي لزيادة الإنتاج

#### يا الله نزرع

عبد الله أحمد مزارع من مشروع سوبا قال «قرار الحكومة بتخفيض فاتورة الكهرباء للقطاع الزراعي قرار كبير افرحنا كثيرا وهذا هو الدافع الحقيقي لنا من أجل زيادة الإنتاج الزراعي واستصلاح الأرض .. كان ارتفاع فاتورة الكهرباء يمنع الكثيرين من تركيب الطلمبات الكهربائية ولكن الآن يمكننا أن نركب مثل هذه الطلمبات بدون خوف وهذه هي الأسباب التي تشجع في زيادة الإنتاج الزراعي نتمنى المزيد من مثل هذه القرارات».



حسن محمد



سلامة حمدين

### الخض شمل ٣ قطاعات: السكني والصناعي والزراعي والافراج العارمة تعم البلاد

أبناءنا بترشيد الكهرباء وفي ذلك اليوم الذي سمع فيه أن الكهرباء قد تم تخفيضها بهذا القدر ترك كل لمبات المنزل مضاء احتفالا بهذا الانجاز.

#### تخفيض جيد

سوسن الحاج تسكن في أحد الأحياء الطرفية دوما تشتكى من عدم توصيل الإدارة للكهرباء في أحيائها الطرفية وبعد أن أوصلت الإدارة التيار إلى قريتها فوجئت بغلاء فاتورة

حسب الجدول الزمني المحدد. وتعرف على الجهود التي كللت بدخول التوربينتين الثالثة والرابعة للتحميل التجريبي في الشبكة القومية تحت اشراف وتشغيل المقاول شركة الستوم الفرنسية وبذلك يرتفع التوليد من سد مروى لـ (500) ميغاواط بواقع (125) ميغاواط لكل وحدة.

وعلى صعيد تخفيض فاتورة الكهرباء قال عمر عثمان ابو زيد

رجل أعمال «أنا من ضمن المواطنين الذين قاموا بزيارة لمشروع سد مروى قبل افتتاحه ووقفنا على هذا الانجاز وسردنا كثيرا بإعلان رئيس الجمهورية تخفيض فاتورة الكهرباء وهذا القرار قد بدأ حيز التنفيذ الفعلي .. واعتقد انه انجاز كبير سيقبل من عبء الاسر التي أصبحت تعاني من غلاء المعيشة .. حتى الأجهزة الكهربائية التي تدخل منازلنا أصبحتنا نتخوف منها نتيجة لغلاء فاتورة الكهرباء .. واعتقد أن التخفيض الحالي للقطاع السكني والذي تصل نسبته إلى خمسة وعشرين في المائة من شأنه ان يشجع المواطنين على استهلاك أكثر في الكهرباء ... وأن احساس المواطن الفعلي بالمشروع الكبير سد مروى لن يكتمل إلا عبر مثل هذه القرارات التي تلج قلوب المواطنين وتجعلهم فرحين بهذا الانجاز الكبير».

#### فرحتنا كبيرة

أما عائشة الحاجة وهي ربة منزل تسكن السامراب فقالت سعدنا كثيرا بهذا القرار واعتقد أن تخفيض فاتورة الكهرباء سيساعد كثيرا في التغلب على غلاء المعيشة الذي أصبح يثقل كاهل المواطنين كثيرا ... وزوجى عندما علم بأن فاتورة الكهرباء قد تم تخفيضها فرح فرحة كبيرة جدا فهو يعمل ألف حساب للفاتورة الشهرية للكهرباء ودوما يوصي



• إحدى توربينات السد قيد التجهيز قبل دخول الخدمة



ترفع الثقل على المواطن الذي أصبح يعاني في تحقيق أساسيات منزله واعتقد أن تخفيض فاتورة الكهرباء من شأنه أن يساعد أرباب الأسر من جراء غلاء المعيشة كما نتمنى أن تصل الكهرباء كل الأحياء المظلمة التي تبحث عن الخدمة. فالكهرباء تساعد القرى البعيدة على الزراعة وإلى تنشيط اقتصادياتها بالوجه الافضل .. كما أحيي مثل هذه المشاريع الكبيرة التي تقوم على تراب وطننا الغالي ونتمنى أن تتواصل من أجل اسعاد المواطن وعلى راحتته»

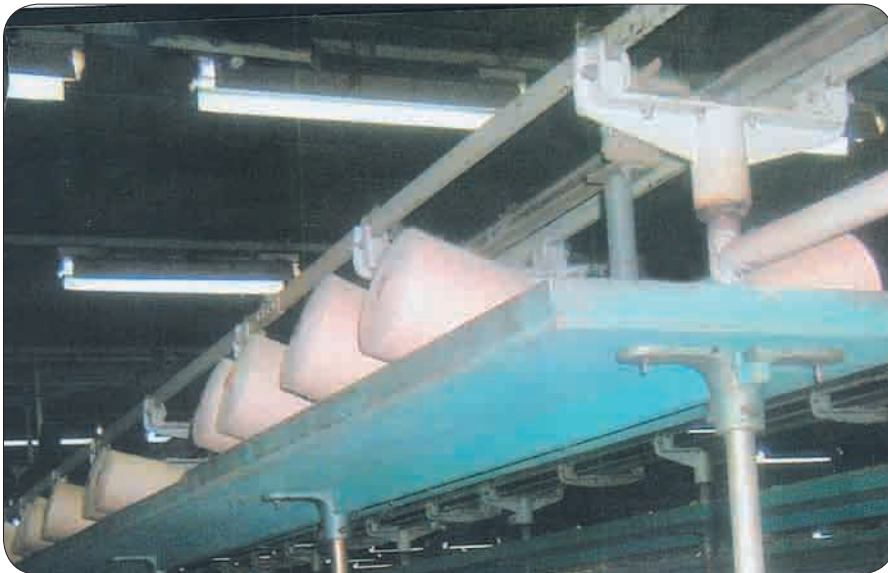
الوسيلة محمد سائق تاكسي قال « فرحنا كثيرا بتخفيض فاتورة الكهرباء وبمشروع سد مروى هذا الانجاز العظيم الكل الآن يتحدث عن تخفيض فاتورة الكهرباء ويتمنى المزيد مستقبلا إن شاء الله والعافية درجات .. الآن ممكن نقول ان الكهرباء جاءت لقرانا البعيدة وأن فاتورتها أصبحت مخفضة أي انها أصبحت في متناول الجميع ويمكن الآن شراء كافة الأجهزة الكهربائية خاصة أن الكهرباء غير غالية الحمد لله ربي على هذه النعمة».



عمر عثمان

## مهندس: الان ستدور عجلة الصناعة في السودان من جديد

## المواطنون: كنا نخشى دوها قيمة الفاتورة الشهرية



• الصناعه ستنتقل بفضل قوة تدفق الكهرباء وتخفيض فواتيرها



• جانب من الأعمال والانشاءات الخاصه بتوليد الكهرباء بالسد

### تشجيع الصناعة

عبدالله يوسف من المهندسين في أحد المصانع في المنطقة الصناعية بحري قال «من المعروف أن من أسباب انهيار الصناعة في السودان هو ضعف البنية التحتية من مواد خام وعمالة ومكنات وغيرها ويضع الخبراء أن من أسباب تدهور الصناعة في السودان هو ضعف الامداد الكهربائي وغلاء فاتورة الكهرباء لتشغيل المصانع .. الآن بفضل هذا الصرح الكبير الذي تم إنشاؤه في السودان سنضمن استمرار الخدمة بدون انقطاع كما ان القرار الشجاع من رئيس الجمهورية بتخفيض فاتورة الكهرباء سيققل من الفاتورة الباهظة وهذا الامر سيجده المواطن ويحسه ويلمسه في تخفيض منتجات هذه المصانع»

شيخ سلامة حمدين قال «نحن في ولاية شمال كردفان فرحنا بهذا الانجاز الكبير سد مروى وأيضاً فرحنا بقرار الحكومة بتخفيض فاتورة الكهرباء للقطاع السكني والزراعي والصناعي ولا شك أن مثل هذه القرارات من شأنها أن

## تاجر: القرار سيساعد في انتعاش أسواق الأدوات الكهربائية





## السودان و (السعودي) للتنمية وقعا اتفاقات للتمويل بـ 5 ملايين دولار

# البشير يشيد بدور الكويت في إنجاز مشروع سكر كنانة

مصنع «الزامل» السعودي للحديد بـ 20 مليون ريال سعودي (5.3 ملايين دولار)، لمصلحة مستوردين في السودان. وأفاد نائب رئيس الصندوق يوسف بن إبراهيم البسام بأن الموافقة على تقديم هذه التسهيلات تأتي في إطار جهود الصندوق لزيادة حجم الصادرات المحلية غير النفطية وتنمية التبادل التجاري بين السعودية والدول الصديقة، وأضاف أن مؤسسات القطاعين العام والخاص في السودان تعتبر من أكبر المستفيدين من التسهيلات الائتمانية التي يقدمها «برنامج الصادرات السعودية» إذ بلغت قيمة اعتمادات الصندوق لتمويل صادرات من السلع والخدمات إلى السودان نحو 1300 مليون ريال سعودي. 1.9 مليون يورو منحة من البنك الأفريقي لتطوير ترعتي الأسماعيلية والنوبارية

وبلغت كلفته 15 مليون دولار ويتدرج إنتاجه ليلغ 200 مليون لتر خلال عامين. وشارك في مراسم الافتتاح ممثلون عن المساهمين و أعضاء مجلس إدارة شركة سكر (كنانة) من دولة الكويت وحكومة المملكة العربية السعودية والشركة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي ومصرف التنمية الاجتماعية ومجموعة البنوك التجارية السودانية. وينتج الايثانول من مخلفات السكر في مصنع (كنانة) أكبر مصانع السكر في إفريقيا ويمد دول الاتحاد الأوروبي بنصف إنتاجه من السكر ويغطي احتياجات الدول المجاورة للسودان باستثناء مصر. من جهة أخرى وقع «الصندوق السعودي للتنمية»، عبر برنامجه الخاص بالصادرات، اتفاقي تمويل لعمليتي تصدير لهياكل حديدية ومستلزماتها ومواد تشييد متنوعة من إنتاج

كنانة - السودان - كونا: أشاد الرئيس السوداني عمر حسن البشير بدور دولة الكويت في إنجاز مشروع سكر (كنانة) الذي يعد واحدا من أنجح مشروعات العمل العربي المشترك. وقال البشير في خطاب القاء في احتفال جماهيري عقب افتتاحه مصنع كنانة لإنتاج وقود الايثانول بمدينة كنانة وسط السودان إن رد السودان على أي تأمر خارجي سيكون بإنجاز المزيد من مشروعات التنمية والخدمات. وأشاد البشير بجميع الدول العربية الشقيقة ومؤسسات التمويل التي ساهمت في قيام ونجاح المشروع. وكرم البشير خلال الاحتفال ممثل دولة الكويت في إدارة كنانة فوزي المانع بجانب ممثلي الدول والمؤسسات المساهمة في الشركة. ويعد مصنع الايثانول الذي افتتحه الرئيس البشير الأول من نوعه في القارة الأفريقية

## صندوق «أوبك» يساهم في تمويل محطة أبوقير المصرية

الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة» (إيكاردا)، و«مركز التدريب المهني الصناعي» المصري. بدأت وزارة الموارد المائية والري إعداد الشروط المرجعية المتعلقة بأعمال الاستشارات والدراسات الخاصة بمشروع تطوير ترعتي الإسماعيلية والنوبارية. يأتي ذلك في إطار منحة قدرها 1.9 مليون يورو مقدمة من بنك التنمية الأفريقي بهدف تنفيذ جميع أعمال التوسعة والتعميق لاستيعاب تصرفات مائية إضافية من أجل توفير الاحتياجات المائية اللازمة لتنفيذ مشروعات التوسع الأفريقي عليها. وقالت مصادر مسؤولة بالوزارة ان ترعة الإسماعيلية تعتبر الشريان الرئيسي للاستصلاح والتوسعات الأفقية بمنطقة شرق الدلتا، حيث انها تغذي محافظات القليوبية - الشرقية - الإسماعيلية - السويس - وبورسعيد بمياه الري بالإضافة إلى توفير احتياجات مياه الشرب والصناعة مشيرة إلى أن أعمال التوسعة تنفذ على 3 مراحل لزيادة استيعاب التربة بمقدار 30 مليون متر مكعب من المياه في اليوم تكفي لري زمام 832 ألف فدان بالإضافة لاحتياجات الشرب والصناعة التي تصل لنحو 9.4 ملايين متر مكعب في اليوم.

إلى ذلك، بحثت أبو النجا مع المدير العام لصندوق «أوبك» للتنمية، سليمان الحريش، سبل تعزيز التعاون المشترك مع الصندوق في قطاعات الطاقة والصحة والتعليم والبنية الأساسية، وتطوير القطاع الخاص المصري. يذكر أن صندوق «أوبك» التزم بتقديم 230 مليون دولار لمصر، وهناك 9 مشاريع قيد التنفيذ كلفتها الإجمالية 171.43 مليون دولار في شكل قروض، إضافة إلى ثلاثة مشاريع سحبت قروضها بالكامل، وقيمتها 33 مليون دولار، لتصل القروض التي حصلت عليها مصر من الصندوق إلى 205 ملايين دولار. ويجري حاليا التفاوض مع الصندوق لتمويل مشروع خط ائتمان للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر لمصلحة «الصندوق الاجتماعي للتنمية» المصري بـ 25 مليون دولار. وساهم الصندوق منذ توقيع «اتفاق تشجيع وحماية الاستثمار» مع مصر عام 2002، في تمويل 7 مشاريع للقطاع الخاص في قطاعات الصناعة والتمويل العقاري والدواء والنفط، بقيمة إجمالية تبلغ 60 مليون دولار، كما يساهم في عدد كبير من أنشطة المنح التي استفادت منها مصر بصورة غير مباشرة عبر صندوق «إيفاد» و«المجموعة الاستشارية الدولية للبحوث الزراعية» و«المركز

وقع رئيس الحكومة المصرية أحمد نظيف ووزير الكهرباء حسن يونس ووزير التعاون الدولي فايزة أبو النجا، اتفاق قرض مع صندوق «أوبك» للتنمية بقيمة 30 مليون دولار، للمساهمة في تمويل مشروع محطة «أبو قير» البخارية لتوليد الكهرباء، بطاقتها 1300 ميغاوات. ويهدف المشروع إلى الاستفادة من التطور التكنولوجي في محطات توليد الكهرباء التي تعمل بدرجة كفاءة عالية ومعدل إنتاجية مرتفع. وتقدر كلفته الإجمالية بـ 1.7 بليون دولار، منها نحو 540 مليوناً ممولة محلياً، و1.16 بليون تمويل أجنبي يساهم فيه «بنك التنمية الأفريقي» بقرض يبلغ 242 مليون يورو، و«البنك الإسلامي للتنمية» عبر اتفاق إيجار بـ 118.65 مليون يورو، و«الصندوق الكويتي للتنمية» بقرضين ميسرين بقيمة 209 ملايين دولار و «الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي» عبر قرضين ميسرين مقدارهما 60 مليون دولار. وستحمل «الشركة القابضة لكهرباء مصر»، باعتبارها الجهة المستفيدة والمنفذة للمشروع، سداد كل الالتزامات المالية المترتبة على هذا القرض والقروض الأخرى، فلا تتحمل الخزنة العامة للدولة أية أعباء مالية.





## ساندت مبادرة «أجفند» لتأسيس صندوق عربي أفريقي لمكافحة الفقر

# مجموعة «العون العربي» تقرر دعم مشروع «بوابة التنمية»

## خطوات عملية لدعم قطاع الزراعة والمياه والتكامل العربي - الأفريقي

العربية والبلدان الأفريقية، بما يتوافق مع نطاق عمل مؤسسات المجموعة. وقد اقترح أجفند أن يتم تمويل الصندوق على مرحلتين تغطي، المرحلة الأولى العالم العربي وتشمل المرحلة الثانية الدول الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء.

وفي مجال آليات مقابلة زيادة تكلفة المشروعات التنموية لفتت - المجموعة إلى الدراسة التي أعدها البنك الإسلامي للتنمية للوقوف على أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة تكلفة المشروعات والسياسات التي تتبعها بعض مؤسسات التمويل الدولية لتوفير التمويل الإضافي لتغطية الزيادة في التكلفة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن متوسط الزيادة في التكلفة للمشاريع موضوع الدراسة بلغت نسبة 77٪، وأوردت عددا من العوامل والأسباب أهمها الزيادة العالمية في أسعار المحروقات ومواد البناء وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي وإلى الظروف الاقتصادية والأمنية والاستقرار السياسي وإلى الاعتماد على دراسات جدوى وتصميمات أولية.

### تشجيع الاستثمار العربي

وفي مجال تشجيع الاستثمار العربي في أفريقيا أقر الاجتماع فعوى ورقة المصرف العربي حول تفعيل العمل العربي في أفريقيا ضرورة وضع إستراتيجية عربية للاستثمار تركزت على الاستثمارات التكاملية بين الدول العربية والدول الإفريقية في قطاعات الإنتاج الزراعي والاستثمارات الإنتاجية الأخرى التي تسمح بوضع التجربة العربية في خدمة التنمية الإفريقية.

وأقرت المجموعة دعم برنامج محو الأمية المهنية والتمويل الصغير من أجل محاربة الفقر في أفريقيا، وأشادت المجموعة بدور البنك الإسلامي في تبني هذا البرنامج، الذي تقدر تكلفته بـ 500 مليون دولار.

ورحبت المجموعة بالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق «إيكاردا»، وأبدت المجموعة اهتماما للمشروع المقترح من قبل إيكاردا لدعم البحوث الزراعية في سبيل تحقيق هدف الأمن الغذائي في الوطن العربي. وقد تم الاتفاق على قيام الصندوق العربي بمتابعة الإعداد للمشروع مع إيكاردا ليصبح جاهزا للتنفيذ في أقرب وقت، وعقد اجتماع للشركاء من الدول العربية المستفيدة وأعضاء المجموعة من



• طلال بن عبد العزيز

الأولوية لقطاع المياه والزراعة، وأوصى الاجتماع بعقد اجتماع على المستوى الفني بين البنك وأعضاء مجموعة العون العربي لبحث الجوانب المختلفة لهذا التعاون. وتقرر عقد اجتماع للمجموعة مع الدول العربية ذات الإمكانيات الزراعية المؤهلة لتلقي الدعم العربي، وسوف ينسق لهذا الاجتماع الذي دعا إليه الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وتشارك فيه الهيئات والمنظمات العربية ذات الصلة بالقطاع الزراعي.

وفي مجال التعاون مع لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والوصول إلى وضع إطار ملائم لحوار دائم ومستمر بين المجموعة واللجنة، تبادل الخبرات والتجارب بشأن فعالية العون وتحديد إمكانيات التعاون والتسيق الفعلي على المستوى القطري، أوصى الاجتماع بمزيد من البحث لتعميق التعاون وتحقيق الأهداف المشتركة.

### أهمية الأقرض متناهي الصغر

وفي مجال صناعة الإقرض متناهي الصغر في مكافحة الفقر خلال الأزمة المالية العالمية، أشادت المجموعة بجهود أجفند في مكافحة الفقر وتجربته في تأسيس 4 بنوك للفقر في العالم العربي. كما أعربت عن اقتناعها بجدوى الإقرض متناهي الصغر. وأعلنت المجموعة استعدادها للنظر في المساهمة في الصندوق العربي الإفريقي للإقرض متناهي، الذي يتبناه أجفند مع الأخذ في الاعتبار مرحلة المشروع والفصل بين البلدان

أقرت مجموعة صناديق التنمية العربية الإسهام في الصندوق العربي - الأفريقي للإقرض الصغير، الذي دعا إليه الأمير طلال بن عبد العزيز، رئيس برنامج الخليج العربي «أجفند». وأبدت المجموعة استعدادها للإسهام الفاعل في حشد الاستثمار التنموي الإفريقي، وأكدت حرصها على التعاون الوثيق مع البنك الدولي في مجال الأمن الغذائي في الوطن العربي، مع إعطاء الأولوية لقطاعي المياه والزراعة.

وقد اختتمت مجموعة صناديق التنمية العربية «مجموعة العون العربي اجتماعها التسيقي الدوري الخامس والستين الذي عقد في الرياض خلال الفترة 29 يونيو - 1 يوليو 2009، والذي استضافه برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة «أجفند». وشارك في الاجتماع ممثلون عن كل من: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبو ظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة. وكما شارك في الاجتماع المدير العام للمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا).

### نتائج مهمة

وتوصل الاجتماع إلى عدد من النتائج بشأن الأجندة التي تمت مناقشتها، في مجال التعاون مع البنك الدولي، رحبت المجموعة بالانضمام إلى مبادرة البنك الدولي حول البحوث من أجل التنمية، والاتفاق على إعداد أوراق منهجية حول المحاور الخمسة الواردة ضمن المبادرة، وهي: العدالة الاجتماعية، الدخل، والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية، والتبويب الاقتصادي، والتدهور البيئي والتغير المناخي، والإصلاح المؤسسي والتغيير.

### أولويات التعاون

كما أقرت المجموعة التعاون مع البنك الدولي في مجال الأمن الغذائي في الوطن العربي، مع إعطاء



وعبر المشاركون في ختام الاجتماع عن فائق شكرهم وتقديرهم العميق لصاحب السمو الملكي الأمير طلال بن عبد العزيز لرعايته أعمال الدور الخامسة والستين ورحبت المجموعة بدعوة المصرف العربي لعقد الاجتماع الدوري المقبل للتسيق في مقر المصرف العربي بالعاصمة السودانية.

الأعضاء». وأكد الاجتماع أهمية مشروع (بوابة التنمية العربية) الذي تتبناه المجموعة، وينسق له حالياً صندوق أوبك، وبدعم رؤساء الصناديق للمشروع.

ورحبت مؤسسات المجموعة بمقترح عقد موآئد مستديرة في كل من أوغندا والسفغال وغبنيا وذلك لدراسة إمكانية تمويل المشروعات المقدمة من حكومات هذه الدول

أجل تحديد الأولويات ومسؤوليات الأطراف المشاركة بما فيها الدول وإيكاردا والمؤسسات المهتمة بالزراعة في الوطن العربي.

وأعربت المجموعة عن تقديرها للبنك الإسلامي على نتائج الندوة التي عقدها بعنوان «إيجاد عالم ما بعد الأزمة: التداعيات الإقليمية وتسيق استجابة الدول

## امتداداً لدوره في تعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات العربية

# «أجفند» يوقع بروتوكولاً لتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مصر وسيراليون وسوريا على الطريق

للتنمية الصناعية (يونيدو)، عبر المركز العربي الإقليمي لتدريب وتنمية رواد الأعمال والاستثمار. (يونيدو) هو الشريك الاستراتيجي لـ «أجفند» في مبادرة تدريب وتأهيل رواد الأعمال. وهذه المبادرة تعكس تكامل عناصر رؤية «أجفند» لطرح المشاريع التنموية وتعميمها، وهي الرؤية القائمة على: الفكرة، الشريك الاستراتيجي، الوعاء، التمويل، التقييم، والتعميم. أما الشريك الاستراتيجي في مشروع بنوك الفقراء فهو البروفيسور محمد يونس، مؤسس بنك غرامين في بنغلادش.

إلى ذلك توقع تمويين في سورية أن تشهد البلاد انطلاق أول بنك للفقراء في غضون شهرين لتصبح سورية سادس دولة تحضن هذا النوع من البنوك في إطار المشروع الذي يقوده الأمير طلال بن عبد العزيز، رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية «أجفند».

ويؤكد الأمير طلال أن بنوك الفقراء التي تعتمد الإقراض الصغير ومتناهي الصغر هي الآلية «المنطقية والخيار الاستراتيجي» لمواجهة الفقر وتداعياته، خاصة في ظل الأزمة المالية التي تضرب العالم وتخلخل اقتصادات الدول، فأفضت إلى مزيد من الفقراء.

وكان المدير التنفيذي لـ «أجفند» أختتم زيارة ناجحة إلى دمشق بلورت آخر خطوات تأسيس بنك الفقراء. وتضمنت الزيارة لقاءات على جميع المستويات الحكومية والقطاع الخاص السوري، وفي المقدمة المهندس محمد ناجي عطري رئيس الوزراء الذي أعلن ترحيبه بتطبيق مبادرة بنك الفقراء في سورية ووعده بدعم وتسهيل تنفيذ المشروع، وعبر عن تقديره للأمير طلال لاهتمامه وحرصه على دعم التنمية البشرية في العالم، وفي سورية على وجه الخصوص.

طلال بن عبد العزيز، رئيس «أجفند»، لمكافحة الفقر في المجتمعات العربية وبعض الدول الإفريقية. ويتقدم المشروع الإفريقي باتجاه التنفيذ بشراكة مع حكومة سيراليون والقطاع الخاص. وبذلك تصبح سيراليون خامس دولة تنضم إلى منظومة بنوك الفقراء التي يقودها «أجفند»، بعد كل من الأردن، ومصر، واليمن، والبحرين. ويستهدف «أجفند» نحو 896 ألفاً من شريحة الفقراء بحلول عام 2011 م بتمكينهم من الوصول إلى الخدمات المالية الشاملة (إقراض صغير، ادخار، تأمين).

وفي إطار جهود تسريع تأسيس البنك ونشر ثقافة الإقراض الصغير يتبنى «أجفند» مشروعاً لتنمية مصائد الأسماك الخاصة بالنساء في سيراليون، كما يشارك في برنامج تدريبي موسع لتشجيع الاستثمار في المشاريع الصغيرة لمكافحة الفقر، وحفز رواد الأعمال. وهذه الخطوة تالية لزيارة العمل التي قام بها إلى سيراليون في شباط (فبراير) الماضي المدير التنفيذي لـ «أجفند» ناصر القحطاني، أجرى خلالها لقاءات مع عدد من المسؤولين في الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات إلى جانب مديري بعض البنوك والشركات التجارية ورجال الأعمال، لبحث آخر المستجدات في تأسيس بنك الفقراء، وتفعيل مذكرة التفاهم التي وقعها «أجفند» مع حكومة سيراليون في هذا الشأن.

ويقوم البرنامج التدريبي، الذي يستغرق أربعة أسابيع على مبدأ تنموي هو أنه متى ما تم تزويد رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة بالمهارات اللازمة فيمكنهم الحصول على التمويل والتوجيه والإرشاد من بنك الفقراء، وقيادة مشاريعهم نحو النجاح. وينفذ البرنامج منظمة الأمم المتحدة

أعلن برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) عن توقيع بروتوكول لتنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة في مصر.

ويتضمن البروتوكول فتح آفاق واسعة للتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار في مصر، امتداداً لدور «أجفند» في تعزيز التنمية المستدامة في المجتمعات العربية ونشر ثقافة مكافحة الفقر من خلال آلية الإقراض متناهي الصغر والصغير.

وتتاول بروتوكول «أجفند» مع الهيئة العامة للاستثمار محاور رئيسة لتنمية المشروعات متناهية الصغر، ونص على مبادرة «أجفند» لإنشاء كيان للإقراض متناهي الصغر يطبق أفضل الممارسات في هذه الصناعة. وستسهل الهيئة العامة للاستثمار إنشاء مؤسسة الإقراض في أسرع وقت، على أن يعمل الجانبان على تشجيع استقطاب القطاع الخاص للمشاركة في إنشاء هذه المؤسسة.

وعقب توقيع البروتوكول دعا المدير التنفيذي لـ «أجفند» ناصر القحطاني إلى ضرورة قيام الحكومات العربية بتوفير الأنظمة واللوائح والبيئة القانونية الملائمة لنمو مشروعات الإقراض متناهي الصغر ضماناً لنجاحها وتحقيقاً لأهدافها.

وأكد استمرار «أجفند» في تقديم الدعم المتواصل لهذا النهج والتوجه، لافتاً إلى المشروعات التي يقودها البرنامج في المنطقة العربية عبر مبادرة الأمير طلال بن عبد العزيز، رئيس «أجفند»، لمكافحة الفقر وتأسيس مصارف للفقراء، بالشراكة مع البروفيسور الباكستاني محمد يونس مؤسس أول مصرف للفقراء في العالم

على الصعيد نفسه شرع برنامج «أجفند» في وضع اللمسات التنفيذية لتأسيس أول بنك للفقراء في سيراليون في غرب إفريقيا، ضمن مبادرة الأمير



قمة مجموعة الثماني أكدت أن الأزمة العالمية ستخلف مليار جائع في العالم نهاية 2009

## فاو تقترح حوكمة الأمن الغذائي العالمي وتطرح وثيقة اجتثاث الجوع في 2025



في تقرير أولي مخصص لفقدان الأمن الغذائي أصدرته قمة الثماني، وسيصدر في شكله النهائي في تشرين الأول المقبل، أعلنت منظمة الأغذية والزراعة الدولية «فاو»: ان الأزمة العالمية في حلول نهاية 2009 ستخلف مليار جائع في العالم، وهو مستوى تاريخي يجعل العالم أكثر خطورة.

وعزت المنظمة تفاقم الجوع إلى «الأزمة الاقتصادية العالمية التي سببت تراجعاً في المداد خيل وخسائر الوظائف، مما أدى إلى ازدياد عدد الفقراء غير القادرين على الحصول على الغذاء، فضلاً عن أسعار المواد الغذائية المرتفعة في معظم الأحيان على الصعيد الوطني».

ووفق توقعات «فاو» التي تستند إلى دراسة قسم البحوث الاقتصادية في وزارة الزراعة الأميركية «فان عدد ضحايا الجوع سيرتفع عموماً بنسبة 11% في 2009 أي بزيادة 100 مليون جائع اضافي عن عام 2008».

ومن جانبه دعا المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (فاو)، جاك ضيوف، الحكومات إلى المشاركة في المفاوضات، للتوصل إلى اتفاق على إعلان يطرح على مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي لاعتماده.

وتنظم «فاو» المؤتمر بين 16 و18 تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل في مقرها في روما. ورفعت «فاو»، للبدء في هذه المفاوضات، وثيقة بعنوان «مساهمة الأمانة في تحديد الأهداف والقرارات الممكنة أن يتمخض عنها مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي».

المناخ وقدرتها على التكيف ذاتياً للظاهرة. وتستشهد الوثيقة بالنصوص المتعلقة بقضية الأمن الغذائي في البيان المشترك الصادر أخيراً عن مجموعة الدول الثمانية الصناعية الكبرى. ودعا زعمائها إلى «إجراءات حاسمة لتحرير البشرية من الجوع والفقر، من خلال دفع سياق الإنتاج المستدام، وزيادة معدلات الإنتاجية الزراعية، مع التأكيد على أهمية نمو القطاع الخاص والمزارعين الصغار».

وأعلنوا التزامهم تبعاً بـ «رصد 20 بليون دولار على مدى ثلاث سنوات» لبلوغ هذه الأهداف. وأمل ضيوف بأن تفضي الوثيقة إلى «نقاش عميق بين البلدان الأعضاء، وألا يتضمن هذا السياق الحكومات وحدها بل يشمل أيضاً القطاع الخاص والمزارعين والمنظمات غير الحكومية، ومنظومة الأمم المتحدة، وأطرافاً آخرين».

وحضت الوثيقة على «اجتثاث الجوع عن وجه الأرض بحدود عام 2025، والعمل على ضمان توافر إمدادات غذائية مأمونة وكافية ومغذية ومستمرة لسكان الكوكب، المتوقع أن يبلغ عددهم 9.2 بلايين نسمة بحلول عام 2050».

### حوكمة الأمن الغذائي العالمي

واقترحت الوثيقة إرساء الأسس لنموذج جديد من «حوكمة الأمن الغذائي العالمي»، وتناولت قضايا الاستثمار العام والخاص لزيادة الإنتاج الزراعي لدى البلدان النامية، ومساعدات الطوارئ الغذائية، والاستجابة المبكرة للأزمات الغذائية والتجارة، ودعم المزارعين، وعدم استقرار الأسواق وبناء المؤسسات والقدرات، وجودة المواد الغذائية، ومقاومة الأمراض والأفات الحيوانية والنباتية العابرة للحدود، إلى جانب مساهمة الزراعة في التخفيف من وطأة تغير

### في تقرير مشترك بين «فاو» ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

## أسعار الأغذية ترتفع 20% والزيوت النباتية إلى 30% خلال السنوات العشر المقبلة

الاقتصادي عمقاً ويرجح التقرير أن يظل «الانخفاض في الأسعار الزراعية وهبوط إنتاج السلع الزراعية واستهلاكها معتدلاً ما دام يفترض أن يبدأ الانتعاش الاقتصادي

يتميز بمرونة إزاء الأزمة الاقتصادية العالمية تفوق استجابة القطاعات الأخرى، نظراً إلى كون الغذاء ضرورة أساسية لا غنى عنها. غير أن الأخطار قد تتفاقم مع زيادة الكساد

أحد تقرير جديد مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «فاو» ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعنوان «الأفاق الزراعية، 2009 - 2018»، أن قطاع الزراعة





ولفت التقرير إلى أن المشكلة الرئيسية على المدى البعيد تظل في عدم قدرة وصول الفقراء إلى الغذاء، وليس في توافر الإمدادات الغذائية في ذاتها. ومن خلال النجاح في خفض مستويات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي، سيكون جزء كبير من الحل أنجز فعلياً. ويشكل القطاع الزراعي في ذاته عاملاً حاسماً للنمو الاقتصادي وللتخفيف من مستويات الفقر خصوصاً أن 75% من الفقراء لدى البلدان النامية يقطنون المناطق الريفية.

#### سياسات موجهة

وذكر التقرير أنه إلى جانب المعونة الدولية الأعلى فعالية، ففي إمكان الحكومات دعم التنمية الزراعية المحلية من خلال تطبيق سياسات موجهة للاستثمار في البنية التحتية، وإنشاء نظم نوعية للبحوث، والتطوير، وتوفير حوافز للاستخدام المستدام لموارد التربة والمياه. وأكد الحاجة إلى توسعة آفاق الأسواق الزراعية والتنمية الاقتصادية في ما وراء حدود الزراعة في المناطق الريفية الفقيرة.

في تلك الأثناء، تبرز عوامل الانتعاش الاقتصادي المتوقع، فيتجدد نمو الطلب على السلع الغذائية لدى الدول النامية مقرونة بتصاعد نشاط أسواق الوقود الحيوي الناشئة، باعتبارها عوامل رئيسية تشكل سندا لأسعار السلع الزراعية وأسواقها في الأجل المتوسط.

#### تقلبات حادة ممكنة

وحذر التقرير من أن تقلباً حاداً في الأسعار على نحو مشابه للزيادات التي سجلت عام 2008، ليس حدثاً مستبعداً كلياً في غضون السنوات المقبلة، لا سيما أن الأسعار السليعية أضحت مرتبطة على نحو متزايد بتكاليف الطاقة والنفط. في الوقت ذاته، لا يستبعد خبراء بيئيون أنماطاً شاذة في الأحوال المناخية.

وحتى مع توقعات الزيادة في الإنتاج الزراعي والاستهلاك والتجارة لدى البلدان النامية، فلن تنفك ظواهر انعدام الأمن الغذائي والجوع تمثل مشكلات متفاقمة بالنسبة إلى فقراء العالم.

خلال سنتين أو ثلاث». وأوضح التقرير المشترك أن الكساد إذ يخفض أسعار المواد الغذائية، يخفف أيضاً من الضغوط على عاتق المستهلكين المتضررين فعلياً من جرائه بسبب ضعف السيولة النقدية المتاحة في متناولهم.

#### أسعار مازالت مرتفعة

وعلى رغم انخفاض أسعار مواد الغذاء من مستوياتها القياسية في وقت مبكر من 2008، ظلت مرتفعة لدى بلدان فقيرة عديدة. ولا يحتمل أن تعود أسعار السلع الزراعية، خلال العقد المقبل، فيما عدا لحوم الأبقار والخنازير حتى بعد احتساب عامل التضخم إلى متوسط مستوياتها لما قبل أوج الارتفاع الذي شهدته خلال 2007 - 2008.

وتطرح التقديرات معدلاً لأسعار المحاصيل يتوقع أن يكون أعلى بين 10 و20% (بعد احتساب عامل التضخم)، للسنوات العشر المقبلة مقارنة بالمتوسط السائد خلال الفترة 1997 - 2006. أما أسعار الزيوت النباتية فيقدر أن ترتفع أكثر من 30%.

## لتمويل مشروعات تنموية

# المصرف العربي يمول مشروعات بمبلغ 55 مليون دولار في إفريقيا

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي تمويلات المصرف لصالح الدول الإفريقية بلغت نهاية شهر يونيو الماضي 368 مليوناً و807 آلاف دولار حيث وافق مجلس إدارة البنك في دورته الأولى من العام 2009 على تمويل عدد من المشروعات في بعض الدول الإفريقية بمبلغ 83 مليوناً و385 ألف دولار وذلك بهدف تمويل عشرة مشاريع تنموية ومبلغ 2 مليون دولار و445 ألف دولار لتمويل تسعة مشروعات للبعون الفني ليصل عدد عمليات التمويل لعام 2009 إلى 35 عملية تنموية بإجمالي مبالغ 138 مليوناً و68 ألف دولار.

الإثماني لصندوق دعم الأنشطة المدرة للدخل ببوركينا فاسو ومشروع الأسواق الحضرية وتسويق المنتجات الزراعية بجمهورية أوغندا، ومشروعات لتشييد البنية الأساسية بمملكة ليسوتو ومشروع للصراف الصحي بجمهورية غينيا ومشروع إمداد المياه بجمهورية تنزانيا ومشروع قرض إنمائي لصالح بنك التنمية لدول وسط إفريقيا بجمهورية الكونغو ومشروع إعادة إعمار وتوسعة ساوتومي وبرنسيب.

كما وافق المصرف العربي على تمويل عدد من المشروعات للبعون الفني بجمهورية بوندي وكينيا وساوتومي وبرنسيب والسنگال.

أعلن مجلس إدارة المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا برئاسة المهندس يوسف بن إبراهيم البسام رئيس مجلس الإدارة على تمويل دفعة جديدة من العمليات لصالح عدد من الدول الإفريقية بقيمة إجمالية بلغت 55 مليوناً و295 ألف دولار، منها 53 مليوناً و60 ألف دولار خصص لتمويل ثمانية مشروعات تنموية، ومليون و695 ألف دولار لتمويل ثمانية عمليات للبعون الفني.

واشتملت المشروعات والعمليات التي وافق البنك على تمويلها في ثمان دول على مشروع تهيئة الأحواض المائية بجمهورية الرأس الأخضر ومشروع قرض



## «أفيد» يقرض كولومبيا والدومينيكان 50 مليون دولار

الحربش: 187 مليون دولار تمويلات جديدة لدفع عجلة التنمية



• سليمان الحربش

للدومينيكان ومقداره 30 مليون دولار سيساعد في تمويل مشروع يهدف إلى تحسين وصول الطاقة الكهربائية بأسعار زهيدة إلى مستهلكين في مقاطعات سانتياغو وكريستوبال وسانتا دومينغو. ويشارك في التمويل «البنك الأميركي للتنمية» والمصرف الدولي وحكومة الدومينيكان.

وتجدر الإشارة إلى أن «أفيد» قدم منذ إنشائه 10.6 بلايين دولار لدعم مشاريع تنموية في 121 بلداً نامياً. وتشمل تمويلاته دعم قروض البرامج التنموية، وموازن المدفوعات، وبرامج التخفيف من أعباء الديون، والبرامج التجارية. وهو يمول مشاريع عامة وخاصة، كما يدعم مؤسسات تنموية دولية، مثل «الصندوق المشترك للسلع الأساسية» و«الصندوق الدولي للتنمية الزراعية».

استجابة المجتمع الدولي لمكافحة مرض الإيدز، وستسحب من حساب المنح الخاص بعمليات مكافحة مرض الإيدز. أما المنحة الثانية، التي تبلغ قيمتها 1.2 مليون دولار أمريكي، فقد تم تخصيصها لتمويل ثمانية مراكز للأبحاث الزراعية تحت رعاية المجموعة الاستشارية للأبحاث الزراعية الدولية، ومنحة ثالثة قدرها مليون دولار أمريكي للمساعدة على تمويل مشروع يهدف إلى تيسير الحصول على إمدادات المياه والصرف الصحي الآمن في هايتي. وأخيراً منحة رابعة بقيمة 400.000 دولار أمريكي لتمويل مشروع مؤسسة النمسا الدولية.

ومن جهة أخرى وقع المدير العام لـ «صندوق أوبك للتنمية الدولية» (أفيد) سليمان الحربش في فيينا اتفاقاً مع سفير كولومبيا والدومينيكان روسو جوزيه سيرانو - كادين ورامون كوينونيس تتال بموجبها الدولتان قروضا يبلغ إجماليها 50 مليون دولار مخصصة لمشروعين تنمويين.

وأكد سيرانو - كادين أن القرض الذي نالته كولومبيا، ومقداره 20 مليون دولار، سيخصص لتحديث 59 كيلو متراً من طريق سريع يربط بين العاصمة بوغوتا ومرافئ مدينة بوينايفينتورا ويعد من أهم طرق النقل المخصصة لتصدير البضائع عبر المحيط الهادئ.

وذكر باستكمال شبكة للطرق السريعة في بلاده شارك «أفيد» في دعمها بقرض ميسر بلغ 20 مليون دولار.

ولفت كوينونيس إلى أن القرض المخصص

أعلن سليمان جاسر الحربش المدير العام لصندوق الأوبك للتنمية الدولية «أفيد» عن موافقة مجلس محافظي «أفيد»، الذي عقد دورته العادية الـ 127 في مقره الدائم في فيينا في النمسا، على تقديم تمويلات جديدة تبلغ قيمتها الإجمالية نحو 187 مليون دولار أمريكي.

وقال الحربش إنها تهدف إلى دعم 12 مشروعاً في عدد من البلدان النامية في كل من إفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، والكاريبي وأوروبا، مؤكداً في بيانه للمجلس على حرص أفيد على «الحفاظ على مستوى الدعم المثالي المقدم للبلدان الفقيرة بالتعاون مع المنظمات المتمدة الأطراف»، منوهاً بزيادة حجم مساعدات أفيد المقدمة في ظل المناخ الاقتصادي العالمي الذي تسبب في تقلص قنوات المساعدات الإنمائية بوجه عام.

فيما وافق المجلس على تقديم قرض تبلغ قيمته عشرة ملايين دولار أمريكي للتخفيف من أعباء الديون في بوركينافاسو، وآخر قدره 8.5 ملايين دولار أمريكي في كوت ديفوار ضمن إطار مبادرة التخفيف من أعباء الديون في البلدان الفقيرة المتمثلة في الديون.

كما صرح مدير عام «أفيد» بموافقة مجلس المحافظين على تقديم أربع منح تبلغ قيمتها الإجمالية 5.1 ملايين دولار أمريكي، مشيراً إلى أن المنحة الأولى والتي تبلغ قيمتها 2.5 مليون دولار أمريكي تهدف إلى مشاركة في تمويل مشروع مشترك بين «أفيد» ومنظمة العمل الدولية لتعزيز

## لتمويل برنامج الطرق الريفية

الصندوق العربي يقرض اليمن 53 مليون دولار

الجمهورية اليمنية بطول إجمالي تجاوز 600 كم. ويهدف برنامج الطرق الريفية «إلى ربط المناطق الريفية النائية والقرى المعزولة بالمدن والمراكز الحضرية، وتيسير وصول الخدمات الأساسية والسلع إلى سكانها والإسهام في مكافحة الفقر». ويذكر أن الصندوق العربي هو أحد مؤسسات التنمية العربية الإقليمية ومقره الكويت، ومن أبرز ممولي اليمن أحد أكثر دول العالم فقراً.

وقد منح الصندوق العربي في إبريل 2008 ثلاثة قروض قيمتها الإجمالية 234 مليون دولار لتنفيذ برامج إنمائية.

وقع اليمن والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في صنعاء اتفاقية تقضي بمنح اليمن قرضاً تنموياً لتمويل برنامج الطرق الريفية بقيمة 53 مليون دولار. ويمول القرض المرحلة الثالثة من البرنامج، وتشمل «إنشاء وتطوير وإعادة تأهيل عدد من الطرق الريفية في محافظات الجمهورية بطول إجمالي 300 كلم، وتنفيذ كل الاعمال المدنية والانشائية والاعمال التكميلية الضرورية لضمان سلامة السير».

وساهم الصندوق العربي في تمويل المرحلة الثانية من البرنامج بمبلغ 86 مليون دولار، وتم خلالها تنفيذ طرق ريفية في مختلف



من أجل رفع رأسماله 300% على مدى 8 سنوات

## «البنك الأفريقي للتنمية» يرفع حجم عملياته بالمغرب إلى 700 مليون دولار

4 في المائة إلى 6 في المائة من الرأسمال المطلوب، والجزء المتبقي سيوزع على 8 سنوات، أي أن حجم الدفعات السنوية لن يتجاوز 30 مليون دولار بالنسبة للولايات المتحدة، و20 مليون دولار بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وهي مبالغ ضعيفة».

وأضاف كابيروكا أن «البنك الأفريقي للتنمية» يتمتع بصورة جيدة وتوقيع قوي في الأسواق المالية العالمية، وهو ما يمكنه من سحب تمويلات من الأسواق المالية بشروط جيدة، وبالتالي توفير تمويلات بأفضل الشروط للدول الأفريقية في وقت يتسم بشح التمويلات وارتفاع كلفتها.

وأشار كابيروكا إلى أن الخدمات التجارية للبنك موجهة إلى الدول الأفريقية المتقدمة، مثل المغرب، وتونس، ومصر، وأفريقيا الجنوبية، وناميبيا، وبوتسوانا، فيما يتم دعم الدول الفقيرة عبر الصندوق الأفريقي للتنمية.

وأوضح أن حجم الصندوق الأفريقي للتنمية شهد زيادة بنسبة 50 في المائة، إلى مستوى 9 مليارات دولار، الأمر الذي مكن البنك من زيادة حجم دعمه للبلدان المستفيدة من نسبة 30 في المائة إلى 40 في المائة حسب البلدان، غير أنه أشار إلى أن الصندوق قد استنفد رأسماله، وأصبح أمر إعادة تمويله مطروحا باستعجال. وقال «إن البنك يتفاوض مع الممولين من أجل إعادة تمويل الصندوق الأفريقي للتنمية في أسرع وقت».

التزاماته في أفريقيا، تنفيذا لتوصية قمة العشرين. وقال «قبل الأزمة العالمية كان مخططنا الاستراتيجي يتجه إلى رفع وتيرة التزاماتنا في أفريقيا بنسبة 15 في المائة في السنة، لكن مع نشوب الأزمة العالمية دعنا قمة مجموعة الدول العشرين المتقدمة إلى الرفع من وتيرة التزاماتنا بنسبة 300 في المائة. وأصبحت تدخلاتنا لصالح الدول الأفريقية تتوزع بين تدخلات قصيرة المدى من أجل مواجهة الآثار الظرفية للأزمة العالمية، وتدخلات على المدى الطويل تهدف إلى إعداد ما بعد الأزمة عبر دعم مواصلة المشاريع الكبرى، خاصة في مجال البنية التحتية، التي أصبحت مهددة بالتوقف بسبب شح التمويلات».

وأضاف كابيروكا أن «البنك الأفريقي للتنمية» أطلق في الأسابيع الأخيرة مفاوضات مع مساهميه من أجل الزيادة في رأسمال البنك، لتمكينه من مواكبة هذا التوجه الجديد. وقال «قبل الأزمة كنا في وضعية جد مريحة، ولم نكن نترقب الزيادة في رأسمال البنك قبل سنة 2013، لكن الوضع الجديد أصبح يتطلب الإسراع في زيادة رأسمال البنك».

ويطمح كابيروكا أن يحصل على زيادة بنسبة 200 في المائة، أي نفس الزيادة التي حصل عليها «البنك الآسيوي للتنمية»، ورفع رأسمال «البنك الأفريقي للتنمية» من 32 مليار دولار حاليا إلى 96 مليار دولار. وقال «إن حصول مثل هذه الزيادة أمر جد محتمل، وإنها لن تكون ثقيلة على المساهمين في البنك». وأضاف «سيكون هناك دفع آني في مستوى

أعلن دونالد كابيروكا، رئيس «البنك الأفريقي للتنمية»، عزمه على الرفع من وتيرة عملياته في المغرب من 250 مليون دولار في السنة إلى 700 مليون دولار في السنة، في سياق تدخلات «البنك الأفريقي للتنمية» في مواجهة الأزمة العالمية وانعكاساتها.

وأشار كابيروكا، إلى أن هذه الزيادة في دعم «البنك الأفريقي للتنمية» للمغرب ستفند انطلاقا من السنة الجارية.

وأوضح كابيروكا أن مساهمات «البنك الأفريقي للتنمية» في المغرب تهدف إلى دعم المجهود الذي يبذله المغرب، ومكنه حتى الآن من الحفاظ على وضعية اقتصادية مريحة، رغم تداعيات الأزمة العالمية، إذ تمكن من الحفاظ على وتيرة نمو جيدة، وصلابة مؤشرات الاقتصاد، رغم المشاكل التي يعرفها القطاع السياحي، وتراجع تحويلات المهاجرين، التي عوضها المحصول الزراعي الاستثنائي الذي عرفه المغرب في هذه السنة.

وأضاف كابيروكا أن المغرب يعتبر واحدا من كبار المستفيدين من مساهمات «البنك الأفريقي للتنمية»، إلى جانب تونس ومصر وجنوب أفريقيا. وقال إنه خلال زيارته إلى المغرب في الأيام الأخيرة بحث مع المسؤولين المغربية المحاور المستقبلية للتعاون، والمجالات ذات الأولوية لتدخل البنك، وعلى رأسها البنى الأساسية، والتكوين، والقطاع المالي، ودعم القطاع الخاص.

وأوضح كابيروكا أن زيادة الدعم للمغرب يندرج في سياق التوجه الجديد للبنك لزيادة





## أشاد بالاستثمار الزراعي في أوغندا

# روبرت زوليك: البنك الدولي سيبحث تمويل خط سكة حديدية بين كمبالا وميناء مومباسا ومد خط حديدي إلى جنوب السودان وتنزانيا لتعزيز التكامل الاقليمي

تفاصيل حول كيفية انفاقها. وقد يكلف البنك الدولي إدارة الاموال نيابة عن المانحين. ويرى الرئيس الاوغندي يويوري موسيفيني أن الحاجة لزيادة الانتاج الزراعي ليست مسألة تتعلق بالامن الغذائي وحسب وانما كمصدر دخل للاسرة الريفية. وقال بعد محادثات مع زوليك: «غالبية السكان يزرعون بطرق تقليدية». وأضاف أنه للانتقال من هذا الوضع فإن الاستثمارات مطلوبة في الري وفي البحث والتكنولوجيا لتحسين الحاصلات والمخضبات والبذور. ولا يزال يتعين على الدول الحبيسة غير المطلة على مسطحات مائية مثل أوغندا الاعتماد على دول مجاورة مطلة على البحار كي يكون لها منفذ لاسواق التصدير الامر الذي يتطلب استثمارات في النقل بما في ذلك تحسين شبكة الطرق والسكك الحديدية. وقال زوليك إن البنك الدولي سيبحث تقديم مساعدة لتمويل وتأهيل خط سكة حديدية قائم بين العاصمة الاوغندية كمبالا وميناء مومباسا الكيني ومد خط حديدي إلى جنوب السودان وتنزانيا لتعزيز التكامل الاقليمي.

المتحدة (فاو) إلى أن ثلث الافارقة جنوب الصحراء يعانون من سوء في التغذية مقارنة بنسبة 6% من شمال أفريقيا و15% في آسيا. وحوالي 60% ممن يعانون من سوء التغذية في أفريقيا يتركزون في شرق القارة. وشدت أزمة أسعار الغذاء العالمي في عامي 2007 و2008 عندما بلغت أسعار السلة مستويات قياسية على مستوى العالم الانتباه إلى نقص الاستثمار المزمع في الزراعة في البلدان النامية حيث تعاملت الحكومات مع أزمة الغذاء بفرض حظر على الصادرات للحفاظ على انخفاض الاسعار فيما حارب الفقراء من أجل اطعام أنفسهم. وبينما هدأت حدة الأزمة إلا أن الاسعار متقلبة ولا تزال أعلى عما كانت عليه من قبل مما شجع الحكومات في الشرق الاوسط وآسيا التي تعتمد على واردات الحاصلات الغذائية لان تبحت عن تأمين امدادات من المستثمرين السعوديين في وقت سابق عن خطة لتطوير وزراعة 700 ألف هكتار للانتاج سبعة ملايين طن من الارز في دول مثل أوغندا. وتعهدهت البلدان الصناعية باستثمار 20 مليون دولار في الزراعة في البلدان النامية لكنها لا تزال تحتاج إلى وضع

● أشاد رئيس البنك الدولي روبرت زوليك بالاستثمارات الزراعية في أوغندا، وقال أثناء زيارته مصنع «تيلدا» لتعبئة الارز هذا دليل على الامكانية الكبيرة لدى أوغندا لان تصحب سلة غذاء للمنطقة. وتابع قائلاً «هناك اهتمام كبير في العالم بتوسيع الانتاج الزراعي». وينتج المصنع حوالي 20 ألف طن من الارز سنويا وهو ما يمثل حوالي 20% من انتاج أوغندا الذي يزرع على أرض مملوكة لمزارعين محليين. وهي مخصصة أساسا للاستهلاك المحلي ولكن يتم تصدير بعضها للدول المجاورة. ويأمل تيلدا من خلال توسيع الري من بحيرة عذبة قريبة مضاعفة انتاجه إلى أربعة أمثال الانتاج الحالي في السنوات القليلة القادمة. وتبناهى أوغندا بأن لديها 47% من الاراضي القابلة للزراعة في شرق أفريقيا مما يجعلها دولة زراعية واعدة. لكنها كثير من دول المنطقة تشكو من نقص الاستثمارات والتمويل للانتقال من زراعة الكفاف إلى الزراعة على نطاق أكبر. وتشير تقديرات منظمة الاغذية والزراعة التابعة للأمم

## تركيا ومصر والمكسيك أول المستفيدين من تنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة

# البنك الدولي يؤسس صندوق التكنولوجيا النظيفة

وتركز الحكومة التركية على تنمية مصادر الطاقة النظيفة، مثل الرياح والطاقة الكهرومائية وطاقة الكتلة الإحيائية والطاقة الشمسية، فضلاً عن تركيزها على تحسين كفاءة استخدام الطاقة وترشيدها، خصوصا في المجالات الصناعية والمباني والمنشآت. ويمزج مشروع، وافق عليه مجلس المديرين التنفيذيين في البنك الدولي نهاية الشهر الماضي، بين مبلغ 100 مليون دولار من موارد صندوق التكنولوجيا النظيفة، وقرض بقيمة 500 مليون دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويُستخدم المبلغ المتبقي في إطار صندوق التكنولوجيا النظيفة والبالغ 150 مليون دولار في مشروعين آخرين في المستقبل. ويركز على طاقة الرياح والشمس، والطاقة الكهرومائية والحرارية الأرضية، إضافة إلى تحقيق كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة. وأوضح رئيس الفريق المعني بالمشروع في البنك الدولي سمير شقلا، أن في حال نجاح المشروع وتوسيع نطاقه، فهذا يعني قدرة الحكومة التركية على تقادي الحاجة إلى استخراج كميات كبيرة من الفحم الحجري الرديء النوعية من مكانه». وأشار البنك الدولي في تقريره إلى أن المشروع يساعد الحكومة التركية على توسيع إنتاج الطاقة بواسطة الرياح لتصل إلى المستوى المستهدف البالغ 20 ألف ميغاواط سنة 2020، ما يعادل نصف احتياجات تركيا من الطاقة الآن.

بالتمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، والقطاع الخاص ومصادر أخرى، لتعزيز الآثار المترتبة على هذه الجهود. واعتبرت نائبة رئيس البنك الدولي لشؤون التنمية المستدامة كاثي سييرا، أن خطط هذه البلدان تتسجم مع أهداف صندوق التكنولوجيا النظيفة، في شأن تسريع وتيرة تنفيذ التطبيقات التجارية لتكنولوجيات الطاقة المتقدمة والنقل. ولفتت إلى إمكان أن تؤدي الاستثمارات الذكية في مجال الطاقة والنقل إلى حماية البيئة وضمان الحد من الأخطار المترتبة على تغير المناخ. وركز البنك الدولي في هذا التقرير على تركيا، لأنها البلد الأول المستفيد من صندوق التكنولوجيا النظيفة في المساعدة على تحقيق الأهداف الخاصة بالطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، على أن يتطرق في تقارير مقبلة إلى مصر والمكسيك. وأوضح المدير القطري في البنك الدولي المسؤول عن تركيا أولريخ ساخو، أن صندوق التكنولوجيا النظيفة سيساعد تركيا على معالجة ثلاثة تحديات إنمائية مهمة، تتمثل في «تعزيز أمن الطاقة من خلال ترشيد الاستهلاك، وتلبية احتياجات قدرات توليدها عموما، ومساندة التحول إلى استخدام الطاقة النظيفة من خلال التركيز عليها، وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في تنمية الاستثمارات في قطاع الطاقة النظيفة وتمويلها.

● تخطط تركيا ومصر والمكسيك لتنفيذ استثمارات ضخمة في السنوات المقبلة في مجالات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدامها والنقل الجماعي للحد من تلوث الهواء والوفاء بالأهداف الإنمائية، في وقت يتواصل النمو السكاني. وأشار تقرير للبنك الدولي أن هذه الدول «تتكون من الأطراف الأولى المستفيدة من صندوق التكنولوجيا النظيفة الجديد، رأس ماله 5.2 بلايين دولار، ويديره البنك الدولي من خلال تعاون مجموعة البنك الدولي مع المصارف الإنمائية الأخرى المتعددة الأطراف». ولفتت إلى أن هذا الصندوق «حصل على تمهيدات أو مساهمات من حكومات أستراليا وفرنسا وألمانيا واليابان وإسبانيا والسويد وبريطانيا والولايات المتحدة». ويمثل الصندوق إجراء موقتا لإتاحة التمويل الميسر (بفائدة متدنية)، بهدف زيادة انتشار التكنولوجيات المخفوضة الكربون إلى حين إنجاز المفاوضات الخاصة باتفاق عالمي جديد في شأن تغير المناخ. ويسعى صندوق التكنولوجيا النظيفة إلى تسريع الاستثمارات في هذه التكنولوجيات في ضوء إقرار الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة إلى مستوى يقي الاحتباس العالمي بين 2 و 2.4 درجة مئوية. وستمنح تركيا ومصر والمكسيك التمويل الذي تحصل عليه من صندوق التكنولوجيا النظيفة (250 مليون دولار لتركيا)، (300 مليون دولار لمصر)، (500 مليون دولار للمكسيك).



# تقرير البنك الدولي يتوقع أن يكون مناخ التمويل

## الخارجي في البلدان النامية سيئاً هذه السنة

وأبرز تقرير تمويل التنمية العالمية «أهمية الاتفاق العريض القاعدة بين حكومات البلدان الرئيسية في شأن الإصلاح والابتعاد عن سياسات إفقار الآخرين، علماً أن متطلبات تنسيق سياسات المالية العامة قوية جداً الآن، وهو ضعيف عادة نظراً إلى تفاوت التحديات التي يواجهها كل من البلدان، لأن العالم يواجه الأفق المشتركة المتمثلة في عدم كفاية الطلب على الصعيد العالمي».

### ديلامي يشدّد على الحفاظ

### على الالتزامات الدولية

### بالمعونات الإنمائية وتعزيزها

واعتبر ديلامي، أن الحكومات «ستضطر في نهاية إلى التخلي عن حصتها من النظام المالي، وإفصاح المجال أمام القطاع الخاص».

وأكد ضرورة «تقليص التوسّع الكبير لمجموعة النقد المتداول، وخفض عجوزات المالية العامة في الأمد المتوسط».

ورأى أن ذلك «سيساعد في الحفاظ على القدرة على تحمّل الديون وتفادي أزمة ديون أخرى كالتّي حدثت في سبعينات القرن الماضي وثمانيناته».

ولم يغفل ضرورة أن «تلقى البلدان الفقيرة التي كانت تعاني من ضغوط، نتيجة أزمة الغذاء والمحروقات، الاهتمام السريع»، لأن قدرة هذه البلدان على الحصول على رأس المال الأجنبي ولو في أوقات الرخاء «معدومة أو ضئيلة»، وهي «تعتمد إلى حد كبير على البلدان والجهات المانحة لتأمين الموارد اللازمة للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة عام 2015».

وشدّد ديلامي أخيراً، على ضرورة «الحفاظ على الالتزامات الدولية في شأن المعونات الإنمائية وتعزيزها، وتخفيف أعباء الديون، لأن البلدان الفقيرة تواجه أفقاً اقتصادية تزداد خطورة، ما لم يتوقف مسار التدهور السريع والمفاجئ في تدفقات رأس المال الداخلة إلى تلك البلدان وعكسه السنة المقبلة، والنتيجة من صادرتها والنحويلات والاستثمار الأجنبي المباشرة».

ومن جانبه رجّح مدير مجموعة أفاق التنمية في البنك الدولي هانز تيمر، أن «يبدأ الاقتصاد العالمي في التوسّع مرة أخرى في النصف الثاني من هذه السنة». ولم يستبعد أن «يكون الانتعاش طفيفاً جداً نتيجة مواصلة انكماش الطلب وارتفاع معدلات البطالة واستمرار الأوضاع الشبيهة بالركود الاقتصادي حتى السنة المقبلة».

ولذا أكد ضرورة «التركيز على إصلاح القطاع المالي ومساندة أشد الدول فقراً، لتلافي مزيد من الضرر الناجم عن موجة جديدة من عدم الاستقرار».

وتوقع تقرير البنك الدولي، أن «يكون مناخ التمويل الخارجي في البلدان النامية سيئاً خلال هذه السنة»، استناداً إلى تقرير تمويل التنمية العالمية، الذي رأى أن دولاراً كثيرة «ستواجه صعوبة في الوفاء باحتياجاتها من التمويل الخارجي المقدر بتريليون دولار، نتيجة التراجع الكبير والسريع في تدفقات رأس المال من القطاع الخاص».

ورجح «عدم وفاء تدفقات الديون والاكتتابات من القطاع الخاص في أسهم رأس مال الشركات باحتياجات البلدان النامية من التمويل الخارجي، لأنها ستقل عن المطلوب بما يتراوح بين 350 بليوناً و 635 بليون دولار».

واعتبر أن دولاً أخرى «ستضطر إلى إجراء عمليات تكبير حاد ومفاجئ لاقتصادها الكلي، على رغم مساهمة تدفقات رأس المال من مصادر رسمية مضافة إليها الاحتياطات من العملات الأجنبية في سد هذه الفجوة في بعض البلدان».

ولم يستبعد رئيس الفريق واضع هذا التقرير منصور ديابي، اضطراب شركات كبيرة إلى تأمين مدفوعات خدمة ديونها بالعملات الأجنبية من إيرادات ناجمة عن عملات محلية تتخفّض قيمتها تدريجياً، في وقت تراجع الطلب على الصادرات».

لذا أكد أن أخطار أزمات ميزان المدفوعات وإعادة هيكلة ديون الشركات في بلدان نامية كثيرة تستحق اهتماماً خاصاً».

## جوستين لين يؤكد الحاجة إلى سياسات جريئة تشمل إنعاش الإقراض محلياً وتدفقات رأس المال عالمياً

قال رئيس خبراء الاقتصاد والنائب الأول لرئيس البنك الدولي لشؤون اقتصادات التنمية جوستين لين، أن الركود الاقتصادي في قطاعات الإنتاج «لا يزال مستمراً، على رغم مساعدة التدابير غير العادية التي نفذتها الحكومات في بلدان العالم على إنقاذ النظام المالي العالمي من الانهيار التام».

وأكد لين الحاجة إلى «سياسات جريئة، لكسر هذه الدورة، تشمل إنعاش الإقراض محلياً وتدفقات رأس المال عالمياً». وأشار لين في كلمة خلال مؤتمر البنك الدولي السنوي حول اقتصادات التنمية في سيول، الذي يناقش أزمة المال العالمية، على دور الدول النامية الرئيس، معتبراً أنها «المحرّك الدافع إلى النمو العالمي في المستقبل، في تحقيق الانتعاش العالمي، وعلى طوارئ التنمية الخطيرة والمهمة إلى تقرير الرصد العالمي، الناجمة عن أثر الأزمة الحالية على البلدان الفقيرة المعرضة للمعاناة».

ولاحظ تقرير للبنك الدولي «تراجعاً حاداً في إنتاج السلع الصناعية وفي التجارة العالمية لهذه السلع، مع تفاقم صعوبة الحصول على رأس المال وازدياد الاحتمالات المجهولة المتعلقة بالطلب مستقبلاً».

### هانز تيمر يطالب بالتركيز

### على إصلاح القطاع المالي

### ومساندة أشد الدول فقراً

ولفت إلى «انخفاض مستوى الإنتاج الصناعي في البلدان الغنية 15% منذ آب (أغسطس) 2008، وكذلك في البلدان النامية باستثناء الصين 10%».

